

# مجلس الأمة 2012

آخر الأخبار المحلّة زوروا موقعنا على [www.alanba.com.kw/Local](http://www.alanba.com.kw/Local)

## تتضمن حزمة من القوانين والإصلاحات الحويّلة: صياغة رؤية وطنية لدفع عملية التنمية

ودفع عجلة التنمية لتتجاوز ما شهدته البلاد من ترد في مختلف المجالات التعليمية والصحية والتنموية.



د. محمد الحويّلة

شدد مرشح الدائرة الخامسة النائب السابق د. محمد الحويّلة على ضرورة صياغة رؤية وطنية واضحة ترتكز على عدد من الأسس من شأنها دفع عجلة التنمية وتعزيز التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وضرورة صياغة رؤية وفق متطلبات وتحديات المرحلة الراهنة، فيجب أن تتضمن حزمة من القوانين والإصلاحات التي تخدم الوطن والمواطن الكويتي، كما يجب أن تكون المشاريع التنموية نقطة الارتكاز فيها وإقرار قوانين الكشف عن الزمة المالية وإنشاء هيئة لمكافحة الفساد لإنهاء الخلل في مؤسسات ووزارات الدولة المشلولة تماما والعاجزة عن إنهاء هذا الفساد بسبب عدم وجود قوانين صارمة بحق من يعيث بالأموال العامة للدولة، وإعادة النظر في سلم الرواتب ومراجعتها لتحقيق مبدأ العدل

## الياقوت: النزعة الطائفية والأجندات الخاصة وراء التآزيم السياسي وتعطيل التنمية

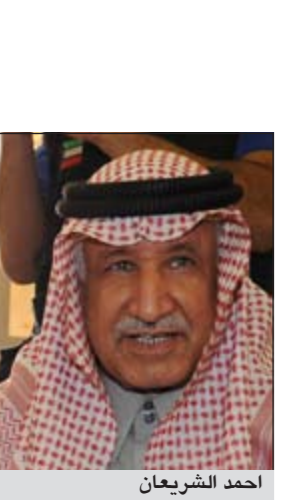
وحمايته من التيارات الفكرية الهدامة التي باتت تعصف بمجتمعنا الكويتي الذي نحرص جميعا على تماسكه وتلاحمه من أجل مستقبل الإسهال المقبلة ومن أجل تحقيق تلك الأهداف يجب على الحكومة تحديد برنامج معين والعمل على دعم الإعلام لتحقيق هذه الرؤية.

قال مرشح الدائرة الثالثة د. خالد الياقوت ان النزعة الطائفية والقبيلية والأجندات الخاصة أدت الى حالة الصراع الموجودة في البلاد وأدت الى توقف عجلة الإنتاج لذلك يجب علينا تعزيز وعرس مفاهيم المواطنة في نفوس الشعب الكويتي والنظر الى المصلحة العامة وترك المصالح الخاصة، فمسؤولية عرس مفهوم المواطنة تقع على كاهل الجميع ولن يأتي ذلك سوى بنشر المبادئ الوطنية والانتماء والولاء للوطن من خلال البرامج الإعلامية ونشر سيادة القانون وتحقيق العدل والمساواة بين أفراد الوطن وعدم التمييز في الوظائف على أساس الطائفة أو القبيلة فإذا أردنا أن نكون بلدا ديموقراطيا بمعنى الكلمة فعلينا عرس مفهوم المواطنة في انفس كل الكويتيين بشئى انتماءهم وفئاتهم وقيادتهم ومذاهبهم فالمواطنة هي الضمانة الحقيقية لاستقرار ونمو المجتمع لأنها تعني احترام الآخر بمعتقداته ومذاهبه كما أنها تعني إعلاء قيم الولاء والانتماء للوطن بعيدا عن الشخصانية أو القبيلية او المذهبية وهذا هو المطلوب خلال المرحلة الراهنة التي تعالت فيها اصوات نشاز تدعو الى القبيلية والطائفية والمذهبية فالكويت للجميع والولاء والانتماء لها فرض علينا جميعا بعيدا عن المصالح الضيقة والأجندات الخاصة ان ترسيخ مفهوم المواطنة في نفوس الشعب الكويتي هي مسؤولية الجميع دون استثناء خصوصا وزارات التربية والإعلام والوقاف وغيرها من المؤسسات الحكومية الأخرى التي تمتلك من الأدوات ما يمكن من خلالها التأثير بل وتوجيه الرأي العام الكويتي وعلى هذه الجهات جميعا ان تغير من آلياتها وأدواتها في معالجة الظواهر السلبية في المجتمع بوجهي ان تستعين باصحاب الفكر الواعي المستنير والمؤسسات الوطنية في قيادة المرحلة المقبلة فنحن امام تحديات ونسورة تكنولوجية ومعلوماتية هائلة تحتاج منا الى إعادة النظر في جميع الوسائل القوية التي نعمل بها منذ سنين وتلك للتأثير في الرأي العام



د. خالد الياقوت

## خلال مأدبة عشاء أقيمت على شرف القبيلة أبناء ظفير يدعمون الشريهان: مواقفهم راسخة وخطه مستقيم



احمد الشريهان

المقار الانتخابية. وأردف السويط ان هذا الوقت يحتاج الى التكاتف والتلاحم وعدم اقتصار الدعم على ابناء القبيلة فقد عرف ابناء الكويت النائب السابق احمد الشريهان بمواقفه الراسخة ذات الخط المستقيم والشارح يحتاجه خصوصا بعد الأحداث التي شهدناها خلال الفترة الماضية من انتهاك للقانون من قبل بعض الوزراء والنواب مما يدل على نكسة لم يتوقعها من صوت دون دراية.

• هاني الظفيري

وفي التشكيل الحكومي لعام 2001 تولى صلاح عبدالرضا خورشيد وزارة التجارة والصناعة بينما أسندت ليويسف سيد الزلزلة حقيبة وزارة التجارة والصناعة في فبراير 2006. ونال عبدالواحد محمود العوضي منصب وزير الدولة لشؤون الاسكان في التشكيل الحكومي لعام 2007 وبعد التعديلات الوزارية التي اجريت في يونيو 2007 جمع بالإضافة الى عمله منصب وزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة وفي التعديل الذي اجري في اكتوبر 2007 اصبح عبدالواحد العوضي وزير الدولة لشؤون الاسكان ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة. وتقلد حسين الحريتي منصب وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية في التشكيل الحكومي لعام 2008 ولعام 2009 ولم يحظ أي نائب من هذه الدائرة في التشكيل الحكومي لعام 2011.

وحالة الغلاء المستمر بالتصاعد متسائلا عن التزامها بقانون زيادة معاشاتهم وعدم انشاء مستشفى خاص لهم في ظل ما تملكه مؤسسة التأمينات الاجتماعية من مخدرات هذا المستشفى. وما تملكه الدولة من ثروات لانجاز هذا المستشفى.

واكد حماد انه سيتابع هذا الملف خلال المرحلة القادمة واضعا في اعتباره احقية هذه الفئة في الحصول على دعم الدولة المناسب لمعيشتهم مؤكدا انه يولي هذا الأمر أهمية خاصة وفي مقدمة برنامجه الانتخابي لانهم يستحقون منا كل الدعم.

## طالب بتحقيق العدالة والمساواة وتفعيل مبدأ تكافؤ الفرص رياض العدساني: التنمية الحقيقية مرتبطة بمكافحة الفساد

الكويتي ممارسة التجارة بالصورة الصحية والمجدية. وشدد على ضرورة توفير الاراضي للمواطن وتقليص مدة الانتظار للحصول على سكن المواطن عبر العمل على رفع عدد الوحدات السكنية من 8000 الى 30 الف وحدة.

وأعرب العدساني عن امله في أن ينجح المجلس المقبل في تحقيق نقلة نوعية في الحياة الديموقراطية ويحقق ما يتطلع اليه المواطنون للنهوض بالبلاد وارجاعها الى سابق عهدها كدولة سياقة في التطوير في شتى المجالات.

الى تحقيق استقلال القضاء من الناحية الادارية والمالية والعمل على فصل ادارة التحقيقات والادلة الجنائية من وزارة الداخلية وضماها الى السلطة القضائية.

وأشار الى ان انتشار ظاهرة المواد الغذائية الفاسدة يوجب انشاء هيئة متخصصة لفحص الأغذية والأدوية لضمان توفير الأغذية والأدوية الصالحة للاستخدام الأدمي.

وأضاف انه سيعمل على تفعيل قانون منع الاحتكار وتطبيقه بالصورة المنشودة بهدف تخفيض الاسعار واعطاء فرصة للشباب

## العبدالجادر: الأزمة السياسية السابقة تحتم علينا فتح ملفات الفساد

الضعيفة نحو التكبسب المالي، مستغلين مواقفهم السياسية والقيادية في البلاد، الأمر الذي من شأنه أن يصلح أحد أهم أركان المسار السياسي، وهو السلطة التشريعية. وبين انه لا بد أن يصاحب إقرار تلك القوانين رؤية شاملة، تهدف إلى تصحيح المسار السياسي في البلاد، مشيرا إلى أن الإصلاح لا بد أن يشمل السلطتين التنفيذية والتشريعية. وأوضح د.العبدالجادر في تصريح صحفي أن إصلاح السلطة التنفيذية يأتي عن طريق تغيير النهج والأسلوب والاعتماد على الأصالح في اختيار

المناصب الوزارية والقيادية بالبلد.. وقيل كل ذلك، ضرورة أن تحمل الحكومة رؤية سياسية واقتصادية واجتماعية شاملة وواضحة، وأن تتحلى بروح الفريق الواحد، شريطة أن تكون الكفاءة هي المعيار الوحيد للاختيار.

واختتم مرشح الدائرة الثانية د.محمد العبدالجادر تصريحه بالتأكيد على ضرورة التعاون بين جميع السلطات وفقا للمادة الخمسين من الدستور والتي تنص على أن نظام الحكم يقوم على أساس فصل السلطات مع تعاونها.

## دعا إلى تحقيق العدالة والمساواة وتفعيل مبدأ تكافؤ الفرص الدوسري: 18 ألف كويتي عاطل عن العمل لغياب الرؤية الحكومية

مع مستشفيات عالمية بشكل مباشر ومن دون وكلاء لادارة المستشفيات في الكويت وتطعيمها بأطباء ذوي كفاءة عالية وبذلك سيعود بالنفع على المواطن وعلى القطاع الصحي حيث ستكتسب الكوادر الطبية الكويتية الخبرة من هذه الكوادر العالمية. وأضاف الدوسري ان الحكومة تنفق سنويا الملايين على العلاج في الخارج بينما المواطن البسيط الذي لا يجد أسطة لارساله للعلاج في الخارج يتجرع الأمرين في مستشفيات الكويت التي تتحمل فوق طاقتها الاستيعابية، هذا بالإضافة الى عدم كفاءة معظم الكوادر الطبية التي تتعاقد معها وزارة الصحة لسد النقص.

والعمل بما يوفر معاشا تأمينيا يكون مصدر دخل وحياة كريمة للعاطل عن العمل حتى حصوله على عمل مناسب، مشيرا الى ضرورة تعديل قانون دعم العمالة الوطنية بما يلزم القطاع الخاص على تشغيل الكويتيين بحيث تتحمل الدولة نسبة من الراتب مع فرض نسبة متعادلة للاحتلال الوظيفي.

وذكر الدوسري ان القضية الصحية من اهم القضايا التي تشغل المواطنين بسبب تردى الخدمات الصحية وفقدان الثقة بين المواطن والقطاع الصحي العام في الدولة، مؤكدا ان القطاع الصحي بحاجة الى تغييرات جذرية وذلك من خلال تعاقد وزارة الصحة

## إقرار زيادات مالية مناسبة تتفق وحالة الغلاء المتصاعد

دائرة من شأنه أن يسهل انجاز ملفات مستحقي العلاج مشددا على ان هناك حالات تستدعي العلاج في الخارج فورا وهؤلاء مواطنون وعلى الدولة ان تضع في اعتبارها تأمين كامل الرعاية الطبية والصحية لهم في ظل الإمكانيات الكبيرة للدولة.

من جانب آخر دعا حماد الحكومة الى دعم فئة المتقاعدين والنظر لمطالباتهم المعيشية والتي يتكبدونها هؤولاء في ظل الغلاء الفاحش للاسعار مطالبا الحكومة بالمبادرة لدعم هذه الفئة وتقرير زيادات مالية مناسبة تتفق



سعدون حماد

## ضرورة إنشاء هيئة متخصصة لفحص الأغذية والأدوية

دعا العدساني الى تفعيل العمل بالمادتين السابعة والثامنة من الدستور الكويتي القاضي بتفعيل وتحقيق العدل والمساواة وتفعيل مبدأ تكافؤ الفرص بين ابناء الشعب الكويتي في مختلف المجالات. وطالب بادخال تعديلات اصلاحية منها انشاء هيئة لمكافحة الفساد وكشف الزمة المالية داعيا



رياض العدساني

## الإصلاح لا بد أن يشمل السلطتين التنفيذية والتشريعية

قال مرشح الدائرة الثانية النائب السابق د.محمد العبدالجادر ان الأزمة التي عاشتها الكويت أخيرا، قبل حل مجلس الأمة، تحتم علينا جميعا فتح ملفات الفساد، من استغلال للنفوذ، واستباحة المال العام، مؤكدا أن إقرار قوانين مكافحة الفساد، وعلى رأسها هيئة النزاهة والشفافية، وحماية المبلغ وإقرار الذمة المالية للمصالح، من شأنه أن يعود بالأمور الى نصابها الصحيح.

وأضاف ان تلك التشريعات ستضع رقابة فعلية على محالوات أصحاب المصالح والنفوس



د.محمد العبدالجادر

## طالب مرشح الدائرة الخامسة فهد الغصين الدوسري الحكومة بتوفير فرص عمل حقيقية للشباب الكويتي حيث تشير الدراسات الحكومية الى أن عدد العاطلين عن العمل من الشباب الكويتي في عام 2010 بلغ 18 ألفا و 600 مواطن طبيعي ان يزداد العدد في ظل غياب الحكومة عن وضع استراتيجية واضحة للمعالجة قضية البطالة المتفشية بين الشباب الكويتي، مشيرا الى ان بعض أجهزة الدولة اصبح التعيين فيها على الهوية وغير مسموح لبعض شرائح المجتمع الكويتي بعدما كانت مؤهلاتها العلمية والعملية بالعمل في هذه المؤسسات.



فهد الدوسري

# 38 نائبا مثلوا الدائرة الانتخابية الأولى منذ مجلس 1981 حتى 2009

كوثر الغانم - كونا: نجح في تمثيل الدائرة الانتخابية الأولى 38 نائبا في المجالس التسعة الماضية منذ مجلس عام 1981 حتى مجلس عام 2009 وتعد من أكثر الدوائر الخمس تمثيلا في الحكومات التي تشكلت خلال في هذه الفترة.

وكان أكثر النواب تمثيلا لهذه الدائرة التي كانت تضم الدوائر (1 و 4 و 8 و 12 و 13) في تقسيمه الـ 25 دائرة في المجالس النيابية خلال تلك الفترة عدنان سيد عبدالصمد وعبدالله يوسف الرومي اللذان مثلا الدائرة لسبعة فصول تشريعية بعدما جاء حسن جوهر الذي مثل الدائرة لستة فصول تشريعية.

وبعدهم جاء سالم عبدالله الحماد وحسين القلاف البحراني ومخلد راشد العازمي وصالح احمد عاشور الذين مثلوا الدائرة في خمسة فصول تشريعية في حين مثل كل من ناصر عبدالعزيز صرخوه

وعبدالحسن مدعج المدعج واحمد عبدالحسن الملقبي وصلاح عبدالرضا خورشيد وعبدالواحد العوضي وحسين الحريتي الدائرة لثلاثة فصول تشريعية. ومثل الدائرة كل من خالد الجميعان ويعقوب محمد حياتي واحمد الربيعي وعباس الخضاري وجمال الكندري واحمد حاجي لاري ويوسف الزلزلة لفصلين تشريعيين.

اما فيصل القضيبي ويدر المصنف واحمد الطخيم وعيسى المزدي ومرضي الاذينة وخالد الوسمي وناصر الروضان وعبدالله النفيسي وراشد الجويسري وعلي البغلي واسماعيل الشطي ومحمد الرقية وجاسم المصنف وعبدالحسن جمال واحمد الشحومي ومحمد الكندري ومعصومة المبارك و فيصل الدويسان فمثلوا الدائرة لفصل تشريعي واحد. وكان نصيب الدائرة الأولى وفقا للتقسيم الحالي للدوائر هو الأعلى بين الدوائر من حيث توزيع النواب في الحكومات التي شكلت

منذ عام 1981 حتى آخر تشكيل حكومي اذ بلغ عددهم 11 وزيرا من اصل 25 وزيرا منتخبا من مختلف الدوائر تم اختيارهم خلال الحكومات المتعاقبة. وفي التشكيل الحكومي لعام 1981 تقلد عيسى محمد المرزدي حقيبة وزارة المواصلات وتقلد خالد الجميعان حقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في التشكيل الحكومي لعام 1985.

وبعد عودة الحياة النيابية عام 1992 تقلد احمد الربيعي حقيبة وزارة التربية ووزارة التعليم العالي في التشكيل الحكومي لعام 1992 وعلي احمد البغلي وزارة النفط وبعد استقالته تولى نفس الوزارة عبدالحسن مدعج المدعج.

كما تقلد جاسم عبدالله المصنف وزارة التجارة والصناعة في التشكيل الحكومي لعام 1996 بينما تقلد حمود عبدالله الرقية وزارة الكهرباء والماء ووزارة الأشغال العامة في التشكيل الحكومي لعام 1998.

ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة وفي التعديل الذي اجري في اكتوبر 2007 اصبح عبدالواحد العوضي وزير الدولة لشؤون الاسكان ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة. وتقلد حسين الحريتي منصب وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية في التشكيل الحكومي لعام 2008 ولعام 2009 ولم يحظ أي نائب من هذه الدائرة في التشكيل الحكومي لعام 2011.